غير مزيح لانتفاء كون قول واحد من المقلدين اولى بالاتباع لتساويهم
بحسب الظاهر فيما نافيه وقوله واقوالهم الزاي وان الكل لزم
عليه اعتقاد المتنافيين لان اقوالهم متضادة مختلفة فقوله
لما كان قول واحد الوتقليل لعدم صحة تقليد البعض وقوله
واقوالهم الوتقليل لعدم صحة تقليد الكل واقوالهم
اي المقلدين بفتح اللام كابي الحسن الاشعري واتباعه
القائلين بان الله قادر بقدرة زايدة على ذاته وانه يرى
في الاخرة وكالجبائي واتباعه القائلين بانه قادر بذاته
لا بقدرة زايدة على الذات وانه لا يرى في الاخرة وقوله
ومختلفة عطف تفسير كيف يعلم اي تعالى لا يعلم فالاستفهام
انكاري بمعنى النفي اي لان من لا يعلم لا يعلم ان الخبر خبره
لتوقف العلم بان الخبر خبره على العلم به ولو كان الخبر طريقا الى
العلم به للزم عليه توقف العلم على الخبر فيلزم الدور والحاصل
انه لو كان الخبر طريقا للعلم بالله للزم الدور لان العلم به تعالى
متوقف على علمنا بان هذا الخبر خبره تعالى والعلم به تعالى متوقف
على العلم به تعالى من البديهيين متوقف على الاخر وهذا دور
وهو محال فما ادي اليه من كون الخبر طريقا الى العلم به محال
وح فلا يكون الخبر طريقا الى العلم به وهذا في غير السمع والبصر
والكلام ولو ازما فانها تعلم بالخبر كما بات فثبت اي فاذا
بطل كون الضرورة والالهام والتقليد والخبر طريقا للعلم به
تعالى ثبت ان طريقه النظر اي الصحيح المركب من مقدمات
بقضية لان النظر قد يطلب به الظن كحاسر والمطلوب هنا
انما هو العلم اليقيني وهو اول واجب على المكلف اي اول
واجب وسيلة فلا يرد ان قوله بعد ان المعرفة اول الواجبات
لان المراد انها اول واجب قصدا ان قلت على ان الايمان حديث
النفس

النفس لا يصح ان تكون المعرفة اول واجب قصد ابل الايمان
فلا يصح الجمع المذكور بين القولين قلت المعرفة مقصد بالسنة للمتفقين
وان كانت وسيلة للايمان الذي هو حديث النفس اذ المعرفة الحاصلة
لكون النظر اول واجب ويضرورة تقويمه الوقوف ان ضرورة
تقويمه عليها انما تتقضي توقفها عليه فقط لا اثبات الوجوب
له فضلا عن كون وجوبه قبلها فكان الاولى ان يقول فبضرورة
انها لا تحصل الا به او انما متوقفة عليه ليست له وحتى صفة
الوجوب قبلها لان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب ثم ان ما ذكره
الشارح من ثبوت الوجوب للنظر فيما المعرفة مبني على ان ما لا يتم
الواجب الا به فهو واجب بوجوب اخر على المقصد فعندنا امران
امر تعلق بالنظر وامر تعلق بالمعرفة والتحقيق عند الاصوليين
ان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب بوجوب المقصد لا بوجوب
اخر فليس عندنا الا امر واحد متعلق بالمعرفة والنظر
فلا يتم قول الشارح ان النظر اول واجب ولا قوله فثبت له صفة الوجوب
قبلها وايجاب المعرفة بالله ﷻ معلوم من دين الامة ضرورة
هذا مرتبط بقوله اذ المعرفة اول الواجبات اي وانما حكمنا عليها
بانها اول الواجبات لان ايجابها معلوم من دين الامة بالضرورة
فنعد ان بين وجه كون النظر واجبا شرع في بيان وجوب
المعرفة فذكر انه معلوم من الدين بالضرورة ومراده بالضرورة
الشهرة اي ان وجوبها شايع مشتهر بين الناس لكن لا يصل لحد
الضرورة التي يعرفه بعرفه الخاص والعام وليس المراد بكون ذلك
الوجوب ضروريا انه امر بديهي يعرفه الخاص والعام حتى يلزم كفر
من انكر وجوب المعرفة وقال انما شرط كمال والتقليد يكفي في
عقايد التوحيد فصل هذه الترجمة من جملة كلام
ابن الحربي وانما فصل بين الكلام السابق واللاحق بلفظ

Copyright © King Saud University